

قل لم ان سوريا المتحدة المجبرية تموي اكثر ادوات الحياة المادية والمعنوية لا يتقصا الايد حكيمية تضم شملها وتنظم خططها وعقول مفكرة تسعى في سعادتنا وانا لارجو من علماء فرنسا مهندسيهم واقتصاديينهم واداريينهم ومعلمينهم ان يسدوا ايديهم الى معاوتنا على عدتنا هذا عصرنا كما سبق لاجدادهم فانشأوا بعقولهم المدنية المصرية الحديثة لذكر لم جيلهم على البهر كما يذكر اخواننا المصريون فاهتفوا بمي قضي سوريا المتحدة الجيلة ولقبي فرنسا المتحدة

الورق الدوري

اذاع وزير المالية البلاغ الاتي :

بالتكم انه اعتباراً من اليوم لتبيل الاوراق الدورية الباصرة عن البنك الدوري بسمها الراشح في جميع المعاملات معها كان نوعها والتعرض منها ويتبع عن ذلك ان سعر الورقة الدورية الراشح بالنسبة الى سائر المسكوكات المتداول بها الآن في هذه البلاد يجب ان تبلغ للعمود كل مرة يحدث فيها تغيير في سعر الورقة الدورية اما ما يخص بالعملة المصرية فان سعرها الراشح يكون السعر الاخير الذي لليرة المصرية في باريس والذي يمكننا التثبت منه وانما بكم به حالاً ويجب في هذه الحالة ان نأخذوا سرعة نشر الدر الراشح بكل الوسائل الممكنة وذلك باعلانه على ارباب الصحف المحلية ونشره على جدران المباني الحكومية وفي عترة البوليس والاسواق العامة وفي الفنادق والفياوي

ويجب ايضاً اذاعة ذلك في غامة الاماكن التي يستطيع الجمهور الاطلاع فيها على سعر الراشح للورقة السورية وبالمثل الفات نظرم الى ان الممارسة على رفض العملة السورية بسمها الراشح يعرض مرتكبها لعقوبة الحبس لمدة ستة شهور وغرامة مقدارها لحد الف ليرة سورية على الاكثر او لاحدى هاتين العقوبتين ويظل السعر الراشح معمولاً به الى ان يتبدل باعلان آخر - ولما كان من المحتمل ان يحدث تأخير في تبليغكم سعر الورقة لذلك يجب ان تقرروا عنها يومياً من شعبة المصرف العثماني الموجودة في بلدكم - هذا ما يخص سعر الورقة السورية بالنسبة لليرة المصرية اما سعرها بالنسبة لسائر المسكوكات التركية من فضة وذهب فيجب تقريره بالنسبة لما لتلك المسكوكات من الاسعار الرائجة في البلدة - ولا نظام المعاملات وسيرها سيراً عاماً يجب ان تولوا لجنة من خمسة اعضاء من مديري المصارف او الصيارفة يكون رئيسها مدير المصرف العثماني في البلدة والغاية من هذه اللجنة اعطاء الرأي بخصوص سعر الورقة الواجب التداول به وذلك فان رأينا استشاري بعض من المواق ان لا يعد لتغيير السعر الراشح للورقة اذا كانت كمية الموطر او الصعود قليلة كأن تكون ارباً مثلاً في كلا الحالتين والفرض من ذلك منع التجار من ائزال قيمة الورقة واتقاص قوتها

الاشترائية وتتشتر اعمار المسكوكات النضبة والذهبية على نفس القاعدة التي تشترها اسما والعملة المصرية - ويجب ابلاغهم ما الراشح مرة في كل ثنية ايام ومن المأمور ان سعر الورقة السورية التجارى لا شأن له مع السعر القانوني الذي يقرر لتغيره وادوات الحكومة وصرف نفقاتها على اساس البذر وذلك لغاية ٣١ كانون الاول سنة ١٩٢٠ ويجب العمل بهذه التعليمات حالاً بعد استلامها بمرفقكم والاذاعة على الجمهور ان السعر الراشح للورقة السورية بالنسبة لليرة المصرية اعتباراً من ٢٠ آب سنة ١٩٢٠ هو ٢٥٩ ١٠ قرشاً سورياً عن كل اية قرش مصري والسلام عليكم في ٢٢ آب سنة ١٩٢٠ وزير المالية فارس الحوري

صورة البرقيتين اللتين تبادلها الجنرال غورو والسيد شكري غانم من السيد شكري غانم الى الجنرال غورو

اني لسعيد بتلقي خبر ضم البلاغ لبيان وما كان اعظم تأثري لوروده منكم - فهد يربني عما بذله من المساعي للترارة التي كثيرا ما كان يؤمني القيام بها - فاول ان هذا التعلطف على لبنان يشمل ايضاً المدينة مستط رأيي ثلية لطلبها والتمسك لذلك العمل السياسي القاد ان التعل الذي يظهر من خلال اعمالكم

سياسة كانت احرية والصفات الادارية السامية التي تتحلون بها مثل غلاني ولوقي وكذلك تفردكم الشخصي فتفتح لكم ابواب المدن والقلوب وتبسط السبل ليدسط نفوذ ملي فرنسي لا مثيل له يتوق اليه كل سوري متتور وسائر الامميين الذين هم على جانب من الادراك الفريزي وان اعوزهم بعض العلم والمعرفة

وما ان حالة دمشق حالياً تبرهن على صحة تأكيدنا في التوالية وتؤيد شعور اخواني السلمين السوريين وتعطشهم الى ادارة تشاد على دعم العدل والنزاهة ويكون رائدا حفظ النظام والامن ولقد حان الوقت ليشاهدوا فرنسا تجد قوتهم تلك الحكومة الوطنية وهذه الشروط الاساسية فكرونا هكذا في نظرهم يا فخامة الجنرال البال الكامل انزنا التي ما شاهدوها قبل الآن ولكنهم عرفوها كما صرنا لهم احبارها وكل خالي الفرض قوية كسرية محسنة مؤاخبة للشرق الاسلامي والمسيحي وصارمة على المجرمين رحمة بالضعفاء وعدوة للشعب والاذاعات الباطلة ولتلقى مهما كدنا ذلك من الاعباء الثقيلة

فتي تحت الصفات التي تجمعونها في شخصكم لغامة السور بين احسنه كانوا او متطاهرين بالعداء - فانهم سيكررون بصوت واحد - فلتحي فرنسا فليحي الجنرال غورو ذلك المناف الذي فاه به خادكم في محطة لبون شكري غانم

جواب الجنرال غورو على السيد شكري غانم لقد اثرت في كثيراً يا سيدي العزيز تلك البرقية الصادرة من وطني وشاعري لقد طال الامل على لبنان قبل ان ينال ما ربه - اما قد باقه الان فيمكنكم ان تقولوا في نفسك بكل سرور انكم كنتم عاملاً كبيراً في تحقيقة

عائلات الشهداء

قرئت تذكرة وزير الداخلية المؤرخة في ١١ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ٢٦٥ ومفادها ان عائلات الذين استشهدوا في سبيل الواجب الوطن تولي مراجعتها بطلب اتسد به الرمز وان تركوا في حالة البؤس والفقر مناف للعدل ولذلك فان الوزير المشار اليه يطلب وضع هذه القضية على بساط البحث في مجلس الوزراء واتخاذ قرار بخصوص نفقات تلك العائلات وتولي قرار الهيئة العامة لمجلس الشورى فبين ان الهيئة المشار اليها نظرت في القرار الذي عقدته الشعة الثانية في ١٢ تموز سنة ١٩٢٠ رقم ٢٢ في هذا الشأن وقررت الموافقة على اقتراح وزير الداخلية

ولدى التأمل تبين ان امراء العرك واركاته وضباطه وافراده ومديري الشرطة ومفوضيها وافرادها مكافون بتوطيد دعائم الطمأنينة والامن العام وان حياتهم مبرضة للخطر في كل حين لذلك تقرر ما يا في المادة الاولى - اركان العرك وامراءه

وضباطه وافراده ومديري الشرطة ومفوضيها وافرادها اذا اعتلوا اوتفروا بسبب ايضاً الوظيفة يخصص لهم ارعائهم ورواتب تقاعد من تاريخ اعتلالهم او وفاتهم وفقاً لاحكام قانون اتقاعد الثمانية

المادة الثانية - احكام هذا القرار تشمل جميع الذين اعتلوا او تفروا على الوجه المذكور في المادة الاولى منذ الامتلال العمري

في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ وفي ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠

علاء الدين
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية
عبد الرحمن رئيس مجلس الشورى
محمد عطا وزير الداخلية
محمد جيل الاثني - الحربية
فارس الحوري - المالية
محمد بلال - العدلية
بدیع المزياد - المعارف
يوسف حكيم وزير التجارة والزراعة والثافة

الاقواق والتعجير

لدى التدقيق فيما يتعلق بتمير المهاد الدينية والعقارات الوقفية تبين ان مدير الاوقاف في ولاية حلب راجع لقسام والمي الولاية المشار اليها تقريراً في ٢٨ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ١٦٧٢ ومفادها ان تمير الاوقاف حسب نظامها المخصوص لا يتلزم في اول الامر كشف الحال من قبل دائرة

هكذا منه الاصل

بلاغ عام

لطالبي التطوع بالشرك

سليماً بتيد وقبول المتطوعين بكتيبة
درك انشام من مشاة وفرسان اعتباراً من يوم
السبت الموافق في ٤ ايلول سنة ١٩٢٠ فعلى
من آتس بنفسه الكفافة حسب الشروط
الآتية وكان من قيمة الحكومة السورية
نحو مراجعة قيادة الكتيبة بسبب المدرسة
الحربية القديمة في شارع النصر
١ - ان يكون الطالب قوي البنية تاماً
سالمًا من الامراض والعمل متحملاً للشاق
وان لا يكون امرد

٢ - ان يكون من ارباب المنة غير
متصرف بسوء الحال ولا يحكم بمجانبة رغبة
كيفية المراجعة لاجل القيد

٣ - يقدم الطالب استمداً بغيره مكتوبه
مربوطاً به الاوراق الآتية : تذكرة النفوس :
الاوراق التي تدل على اسمه وبقته او على
مأموره السابقة ، وثائق المؤيعة وشهادة حسن
حاله وسند الكفافة مصدق من قبل مختار
المحلة لاجل ما يستلمه الجندي من الاسلحة
والاشياء الاميرية على ان يكون الكتاب
مروءة من اثنين المعروفين

٤ - مدة الخدمة سنتين كاملتين اعتباراً
من تاريخ الدخول

٥ - راتب الجندي من المشاة خمسة
دينارين ونصف دينار ذهباً والفارس عشرة
دينارين

الافضية المنفكة

صورة تحرير من القومندان كاترو
رئيس البعثة الافرنسية

الى وزير المالية

لي الشرف ان احكم ان الجنرال غورو
في برقيته بتاريخ الـ : قرر ايقاف حساب
القضية . اشأ وبسلك وحاصبيا والمعلقة
ورصدتها لغاية ٣١ آب سنة ١٩٢٠ وهذه
الافضية المحقة بلبناز الكبير بموجب القرار
نومره ٢٢١ بتاريخ ٣٠ الجاري

سعر العملة

جاءنا من المالية ان تسعيرة شهر ايلول
سنة ١٩٢٠ الرسمية كما يأتي :

٢٨ الايرة السورية الورق
١٤ الجبدي

سائر انواع العملة تبقى قيمتها كما كانت
في الشهر السابق
وبعد ما تقدم جاءنا من الوزارة المشار
اليها الملحق الآتي :

البرغوت الفضي الصغير هو جزء من
عشرين من الجبدي وعليه اصبح سعره سبعة
اعشار القرش وسعر البرغوت انكبير غرشاً
واربعة اعشار

البرق لاوريا

جاءنا من مدير البريد والبرق انه بسبب
انقطاع الاسلاك البرقية بين دمشق
وفلسطين يدعي تعرض الثوار بجهة دوران

وعدم مساعدة الحالة التجارية على انتزاع
تلك التعرضات قد انفتحت هذه الادارة
حرصاً على مصالح التجار ادارة برق بيروت
على ارسال برقيات المنطقة الشرقية المدة
الى مصر واوروبا وفلسطين بواسطة مركز
بيروت على ان يضاف على اجرة كل كلمة
خمس مليمات تعطى الى ادارة المنطقة القريبة
وذلك اعتباراً من اول شهر ايلول سنة ١٩٢٠
وجاءنا ايضاً من الادارة المشار اليها
شرعت بارسال التجار بالعمونة العادية
لتدخلة للكرك والسلط وعمان عن طريق
القدس منذ اول ايلول سنة ١٩٢٠

قرارات محكمة التمييز

صورة قرار حقوقي صادر من محكمة التمييز
رقم ١٠٩

بعد ان علم ان الطالب الواقع بـ ٢
مارت سنة ١٩١٩ من قبل نفيسة بنت صالح
الحاي ورفيقة بنت ابي سليم شخصين وبأن
اتدقيق جديراً كان في مدته القانونية والحق
الرأي على النظر فيه دفعت الفترة المحكية
الميز بها الصادرة في ٢٤ شباط سنة ١١١
من حاكم محكمة الحقوق الثانية بدمشق التام
وما تفرع عنها من الاوراق فظهر ان
كوكب بنت صالح الوزار ادعت على الميزين
المذكورين وعلى مرهم بنت اسماعيل الميلي
بأنهم اشتلحوا منها قطعاً من منشأ ورفيقة
حزير هوالي البالغة قيمتها خمس ليرات مثالية
ذهب ولم يسلمها اباهما وادعين انها مسروقة

وطلت المحكم عليهما بملبهما اباهما عينا او
للكثرة سمعت شهوداً على دعواها وبالسؤال
اجابت احدى المدعى عليهن نفيسة انها
اشلحت من الدعية بقجيتين ضمنهما حوائج
اراي وناشف وثاني يوم تسلمها حيث
سألت نوبة احدى المدعى عليهن رفيعة
وتأطرو في الحام اسمها مناسلتها البجيتين
الذكرتين مع الطائعات والناشف ودخلت
الى الحام وقالت رفيعة انها استلمتها منها
وامانة لادعية بحضور عربية بنت القبالي
ومنا المطورة عند المصير لما خرجت من
الحام وقالت مرهم انها لم تكن نوبتها حينئذ
ولم تسلم شيئاً من الحوائج اصلاً والمدعية
انكرت دعوى رفيعة الاعادة والشاهدات
الثلاثة اللواتي سمعن لم يشهدن على التسليم
وبناء على غير الدعية عن اثبات دعواها
والدعي عليها رفيف عن اثبات دفعها حلفت
للدعية على عدم اخذها المناشف من رفيعة
لمرهم على عدم تسليمها ذلك فحكم الحاكم
بالزام المدعي عليها نفيسة بنت صالح ورفيقة
بنت الياسم باعادة وتسليم الطائعتين المناشف
والتيعة الحزير للدعية ان كانت موجودة
وان استهلك فقيمتها البالغة خمس ليرات
مثالية ومنع موارضة المدعية لمرهم لعدم
ثبوت ذلك عليها ولدى المذاكرة بالايجاب
حيث ان الحاكم حكم ببرد المناشف وبقوت
الدعي به حالة كون المدعية لم تبين عددها
ولا نوعها لتصح دعواها فيها والزام المدعي
عليها بقيمة التي لم تقيم عليها بينة مع التردد

اعلانات

بيع دار

الى محمد وساره ولدي الشيخ خالد بن محمد عيسى
ان محمد وساره وفريده وشيمه اولاد
الشيخ خالد بن محمد عيسى وفاطمة ابنة الشيخ
محمد المصري استقرضوا من سنا افندي
واخيه مصطفى ولدي حافظ مراد آغا مبلغاً
قدره مائة وخمسة وعشرين ليرة عتاً
رهنه بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ليرة عتاً
الدار الكائنة في محلة المشارقة بجدها المعلومة
الحدود لمدة ست سنوات وقد مضت المدة
وللمدينون لم يقر دينهم فبنا على ما تحت الدار
المذكورة بالزاد الماني مدة خمسة واربعين
يوماً ثم خمسة عشر يوماً مدة الاحالة الاولى
له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور
والدلال الحاج محمد بقاج وعليه صار اعلان
الكيفية في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠

بيع نصف بستان

كان قبلاً قد طرح سيج المزارع العلمي

نصف بستان الرازي الجاري بملك وتصرف
حسن بن احمد غريش المجهول محل اقامته
وكامل بستان شعب الارض الجاري بملك
وتصرف مصطفى بن احمد الشامي الجليد من
اهالي قرية التل التابعة لقضاء دوماً وقد
استدان الاول منهما وهو حسن غريش الثاني
قروش واستدان الثاني وهو مصطفى الجليد
خمس عشرة ليرة عثمانية ذهباً عتاً بموجب
سنتين مدانية مؤرخين احدهما في ١٣
كانون الاول سنة ١٣٢٦ رقم ١ والثاني في ٦
نيسان سنة ١٣٢٧ رقم ١ ولقد المبلغ وتأميناً
عليه افرغ حسن بستان الرازي بافرغ
الثاني جميع البستان المعروف بشعب الارض
الكائنين بالقرية المذكورة للمالومين الحدود
بموجب سندت طالبو بيعك ورفاقك بالرفاء
وبالوكالة الدورية الى الياس افندي سعادة
وحيث ترقى الدائم وانقضت مدة المدينة
لم ينف المدينون المطالب منهم طرح
ما ذكر وهو نصف البستان الاول وكامل
الثاني بالزاد الماني وتقرر احالة نصف
البستان الاولى بمائة ليرة اليافسية وله
احالة كامل الثاني الاولى بغير ليرات افرنسية
وقد ضربت مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً
من تاريخ هذا الاعلان لضم خمسة قروش
واحالتها القبطية فن كانت له رغبة
بشراؤها فليراجع دائرة طابور انصاف دوماً
والدلال فارس النيانة ولاحالة الجميع بذلك
صار اعلان الكيفية في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠